ملامح رؤية استراتيجية في قضايا الإعـاقة والاحتيـــاج الخـــاص

« السُلّم العُشْري متعدد الأبعاد »

أ.د. عباس علي شلال*

الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية
dr.abbasshallal@yahoo.com
07702624554

ملخص :

نهدف من تحرير هذا البحث الى طرح ملامح رؤية استراتيجية للنظر في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ومشروع متكامل يتشكل من محاور عشرة تخص موضوعات الإعاقة من الكشف المبكر وصولا الى المشاركة، بعد أن تم ربطها مع أبعاد خمسة ومنها الوعي والثقافة والتشريعات القانونية، ثم اعتمادها والنظر اليها كبرنامج استراتيجي لتغيير واقع الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الزمن الحاضر والواقع المعاش، وكذلك على المنظور المستقبلي والاستراتيجي.

كلمات مفتاحية : الاستراتيجية-الإعاقة-الاحتياجات الخاصة-السُلّم العُشري.

Features of a strategic vision in issues of disability and special need

“Multidimensional decimal hierarchy”

prof.dr. abbas ali shallal
Al-Mustansiriyah University - College of Basic Education

ABSTRACT..

Through this editorial, we seek to present the features of a strategic vision to consider the issues of persons with disabilities and special needs through an integrated

project consisting of ten axes related to disability issues from early detection to participation, after they have been linked with five dimensions, including awareness, culture and legislation legal, then adopting and looking at it as a strategic program to change the reality of persons with disabilities at the level of the present time and lived reality, as well as on the future and strategic perspective.

KEYWORDS: strategy - disability - special needs - decimal hierarchy.

تمهيد عام..

الأهداف التي نتطلع اليها وفقًا للأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة كبيرة وسامية، لكنها في الغالب تصطدم بمعرقلات الواقع والتحديات المتعددة والمتشابكة.

وبلداننا العربية لاسيما العراق تتكاثر فيها الصعوبات وتلك التحديات التي تواجه كل من يحاول ان يُعّبد بعضاً من الطريق في هذا المضمار، ولأسباب كثيرة، ربما يقف في مقدمتها طبيعة وكمية الوعي والثقافة السائدة لدى المسؤولين المعنيين وصناع القرار بكل طبقاتهم ومستوياتهم من جهة ولدى المجتمع بمعظم شرائحه وفئاته من جهة أخرى تجاه الإعاقة والاحتياج الخاص وقضاياها وواقعها ومستقبلها.

وربما كانت أفضل الحالات والمواقف المعبرة عن نظرة المجتمع ووعيه تلك الأمثلة المعبرة عن الثقافة السائدة لدى الاوساط الرسمية والشعبية في عالمنا العربي وهي النظرة المقتصرة على الشفقة أو العطف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة -وهي نظرة إيجابية في ظاهرها سلبية في مضمونها وتأثيرها- متناسين فيها انَّ هؤلاء الأشخاص يمتلكون قدرة وقدراً كافياً لأن يشاركوا في الحياة وفي جزئياتها، وأن يكونوا بناة في مضارب العمل اليومي كافة.

لقد تطورت النظرة الى الأشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات

الخاصة في كثير من دول العالم المتقدمة بفضل الاتجاهات النظرية ذات الرؤية الخلاقة وما تبعها من جهود بحثية كبيرة فضلا عما تقوم به المؤسسات والمنظمات الدولية الرصينة ومنها تلك التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال لا الحصر «المفوضية السامية لحقوق الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة-، والمجلس الثقافي البريطاني، ومنظمة كاريتاس الدولية، والاتحاد العالمي للمعاقين»، وما أقرته المؤتمرات العلمية وسائر الأنشطة والفعاليات الرسمية والأكاديمية والمجتمعية في دعم قضايا الإعاقة وما يتعلق بها.

إلامَ نصبو ؟

ننظر الى قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة الى أنَّها تنحصر نسبياً في **سُلّم عُشري** من المراحل والأبعاد، ويضم -كما نعتقد- الأهم والأبرز من متعلقات الإعاقة التي ينبغي التركيز فيها ورسم السياسات في ضوئها، وان تحديد ملامح أي مشروع أو خدمة تخص تلك القضايا والمتعلقات يفترض أن تنطلق من حيثياتها.

لذا ينبغي التوجه الى العمل الشامل متعدد الجهات والأساليب والنشاطات برؤية استراتيجية واضحة الملامح.

ماذا نقترح ؟

نقترح من منطلق الرؤية الاستراتيجية في هذا السياق أن ترسم خطة عمل متكاملة ومُحْكمة تستند الى أهداف عامة وأخرى خاصة قابلة للتحقيق والتقويم، وينبغي أن تكون هذه الخطة شمولية ومتكاملة من حيث عناصر العمل ومنظومة التنسيق وفي مجالات الحياة كافة.

فلا يمكن النهوض بهذا الواقع -واقع الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة- ضمن بعد علمي واحد او مجال عملي واحد، كما يلاحظ في كثير من الأحيان الاهتمام المبالغ فيه في قضايا ومجالات التربية والتعليم دون المجالات الأخرى كالصحة والتمهين والرياضة والفنون والتوظيف ..الخ.

وبما أنَّ الهدف العام هو تنشيط مجالات الحياة كافة وتحسين جودة الواقع فيما يخص محور البحث فينبغي حينئذ أن تشترك

جهود الدولة ومؤسساتها والمجتمع وقطاعاته كافة في بلورة مشروع متكامل ومقنن بهذا السياق، فتشترك الوزارات والهيئات الرسمية المعنية بشكل مباشر بالأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة كوزارات الصحة، والتربية، والعمل والشؤون الاجتماعية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصناعة، والنقل، وهيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة؛ والوزارات والهيئات الساندة، والوزارات الأخرى كافة.

وتسهم في هذا المشروع كثير من القطاعات والمؤسسات المجتمعية كالمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الاعاقة والمنظمات الإنسانية الأخرى والجمعيات العلمية والمراكز البحثية، وأيضا بعض النقابات وقادة الرأي والوجهاء والهيئات الدينية والمجالس المحلية.

نقترح ..

مشروع السُلّم العُشري ذي الأبعاد الخمسة والذي يضم عشرة محاور (مراحل) تستهدف انعاش قضايا الإعاقة وتنشيط الأشخاص ذوي الإعاقة تتمثل بـ «الكشف، والتشخيص، والتقبل، والرعاية، والتأهيل، والتدريب، والتعليم، والتمكين، والتسكين، والمشاركة»، على أن تكون تلك المحاور مرتبطة وذات علاقة استراتيجية بخمسة أبعاد ووجوه هي «الوعي، والتشريعات، والمساواة، والتيسير والتخطيط»، لأننا ننظر الى قضايا الإعاقة ككل متكامل لا يمكن الشروع في معالجتها وإزالة التحديات من طريقها فضلا عن تحسينها وتطويرها ما لم تكن بنظرة شمولية واعية لجميع العناصر والمجالات.

مشروع السُلّم العُشري ذي الأبعاد الخمسة والذي يضم عشرة محاور (مراحل) تستهدف انعاش قضايا الإعاقة وتنشيط الأشخاص ذوي الإعاقة تتمثل بـ «الكشف، والتشخيص، والتقبل، والرعاية، والتأهيل، والتدريب، والتعليم، والتمكين، والتسكين، والمشاركة

ويستند المشروع بالدرجة الأساس الى أبعاد خمسة تستهدف بشكل تفصيلي **الوعي والثقافة** المجتمعية والمؤسسية في قبول الإعاقة والاعـتـراف المطلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص، ثم التوجه نحو استحداث **تشريعات** لازمة تسهم

في زيادة ذلك الوعي وتحقيق تلك الحقوق، وتحقيق مبدأ **المساواة** وخلق الموارد **والتيسير**، استنادا الى الرؤية المستقبلية **والتخطيط الاستراتيجي**.

- الوعي والثقافة المجتمعية والمؤسسية
- التشريعات القانونية
- اتاحة الفرص وإمكانية الوصول
- توافر الموارد والتدابير التيسيرية
- التخطيط الاستراتيجي

ما الأبعاد الخمسة الرئيسة؟

أولا: الوعي والثقافة المجتمعية والمؤسسية..

نجاح أي مشروع انساني يستند في خطواته الأولى الى المجتمع، والى ايمانه بهذا المشروع وبأهدافه، ثم يستند الى وعي هذا المجتمع والى ثقافته وتفاعله، فالمجتمع هو أداة التحريك الأولى لكل عناصر المشروع وبيده زمام المبادرة فضلا عن قيادته في التوجيه وفي الديمومة والاستمرار.

نجاح أي مشروع انساني يستند في خطواته الأولى الى المجتمع، والى ايمانه بهذا المشروع وبأهدافه، ثم يستند الى وعي هذا المجتمع والى ثقافته وتفاعله

إذ ينبغي على المجتمع أن يكون مؤمناً ومستعداً لقبول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن منظومته الاسرية والاجتماعية، وأن يعي أن لا مجتمع انساني يخلو من أولئك الأشخاص الذين يفكرون بطريقة مختلفة، وأولئك الأشخاص الذين لديهم أجسادا مختلفة، وبعض ممن لهم أنماط حياة مختلفة.

وهذا الايمان والاستعداد والوعي يلاحظ غالبا لدى الشعوب ذات الإرث الحضاري الكبير والتي تستند اليه في بناء حاضرها ومستقبل أبنائها، والتي تعمل لتحقيق تطلعاته وفقا للعلم ومتبنياته الواقعية، فهي تحاول أن تستفيد من كل فرد من أفرادها ومن كل مورد من مواردهم واستثمار طاقاتهم.

فينبغي على مجتمعاتنا أن تدرك ما عليها من أدوار تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تبادر الى مشاركة فاعلة في كل ما تستطيع وما

يطلب منها في تحقيق تنمية شاملة لكل أبنائها وفي كل مجالات الحياة، وأن لا تلقي المسؤولية والمشاركة الهادفة والفاعلة على أُسر الأشخاص ذوي الإعاقة أو العاملين معهم فقط.

ونقترح اشراك المجتمع بكل شرائحه وطبقاته ومسؤولياته في أي مشروع او نشاط او برنامج يرسم باتجاه خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة انطلاقا من الخطوة الأولى باتجاه الكشف والتشخيص مرورا بالتقبل والرعاية والتدريب وصولا الى المشاركة المطلقة في ميادين الحياة كافة، ونعتقد ان أي نجاح بهذا الخصوص لن يكتب ولا يكون الا باشراك المجتمع عموما والأسرة منه على نحو الخصوص.

اشراك المجتمع في خدمة قضايا الإعاقة والاحتياج الخاص خير وسيلة وأفضل أسلوب لرفع الوعي ودعم ثقافتهم تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

كما نعتقد انَّ **اشراك المجتمع في خدمة قضايا الإعاقة والاحتياج الخاص خير وسيلة وأفضل أسلوب لرفع الوعي ودعم ثقافتهم تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة** سواء لدى الشرائح المجتمعية او حتى المؤسسات والقائمين عليها، فالاشتراك ولعب الدور يعبد الطريق ويخفف الجهود لنشر الثقافة والوعي بهذا الخصوص.

ثانياً: التشريعات القانونية..

تغيب في بلداننا العربية ومنها العراق كثير من التشريعات الداعمة لقضايا الإعاقة والحافظة لحقوقهم والتي ترسم الطريق لرعايتهم وتعليمهم فضلا عن تمكينهم وتحقيق المساواة والمشاركة الفاعلة في مجالات الحياة المتنوعة.

فعند المراجعة والمسح البسيط للتشريعات العامة او تلك الخاصة بالوزارات والمؤسسات نجد فقراً واضحاً او ارباكاً وتقادماً في القوانين والتعليمات اللازمة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في كل ما يتعلق بهم، سواء كان على مستوى الرعاية ام التدريب والتعليم ام على مستوى خلق التدابير وتحقيق الوصول، والمساواة وصولا الى المشاركة المطلقة.

فينبغي على المؤسسة التشريعية إعادة النظر في كل القوانين

الصادرة ذات العلاقة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص، والمبادرة الى تحديث ما توافر وتقادم منها، ثم الشروع بإقرار القوانين الغائبة عن كل مجال من مجالات حياتهم وحسب الأولويات والاهمية والشمول، ثم الايعاز الى كل الوزارات والمؤسسات الرسمية الى مراجعة الأنظمة والتعليمات الصادرة واجراء عمليات التعديل والتحديث اللازمة لها.

على المؤسسة التشريعية إعادة النظر في كل القوانين الصادرة ذات العلاقة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص، والمبادرة الى تحديث ما توافر وتقادم منها

ونقترح أن تكون كل العمليات والخطوات والإجراءات الخاصة بالتشريعات والانظمة والقوانين بالتنسيق مع الذوات الاكاديميين والمعنيين وذوي الخبرة والعلاقة المباشرة فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

ثالثاً: اتاحة الفرص وإمكانية الوصول..

تحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز والكرامة بين الناس على اختلاف طبقاتهم وشرائحهم واستعداداتهم ومؤهلاتهم الى خطوات عدة تبدأ بخلق الفرص في كل ميادين الحياة حتى يحاول كل منا ويبذل ما في وسعه من اجل القيام بواجباته تجاه نفسه وتجاه الآخرين والمجتمع والمؤسسة والدولة وكل ما يحيط به.

وينبغي أن تبدأ المساواة بتحقيق جميع الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تبدأ كخطوة أولى من خلال **المنظور** «ما النظرة التي يرى من خلالها القانون وصناع القرار والمجتمع والمؤسسات الى الأشخاص ذوي الإعاقة»، و**المفاهيم** «ما الاستخدامات اللغوية والعلمية والرسمية المستخدمة للتعريف بذوي الإعاقة ولتوصيفهم وتصنيفهم والتعامل معهم».

ونقترح هنا التركيز على التوصيفات والاستخدامات الاجتماعية التي تراعي حقوق الانسان، كما تراعي التطور العلمي والإنساني في هذا المضمار، والابتعاد مطلقا -الا في حالات الضرورة العلاجية- عن التوصيفات الطبية التي تركز على مفاهيم الضعف والعجز والمعاناة والنظرة السلبية النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ونعني بتكافؤ الفرص وتحقيق متطلباته بأنها تلك العملية التي تكون من مختلف نظم المجتمع والبيئة، مثل الخدمات والأنشطة والإعلام والتوثيق، متاحة للجميع، ولاسيما الأشخاص ذوي الاعاقة، والهدف من هذه العملية هو أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة، بوصفهم مواطنين في مجتمعاتهم، إمكانية ممارسة ما يمارسه غيرهم من حقوق والتزامات.

وامكانية الوصول وتحقيق هذا المبدأ وهذا الحق يتمثل في تذليل كل التحديات والمعوقات المجتمعية أمام الأشخاص ذوي الإعاقة بمعنى منح ذوي الاحتياجات الخاصة القدرة على الوصول الى كل ما يستهدفون الوصول اليه في طموحاتهم وتطلعاتهم وحركتهم ومقاصدهم كالوصول الى رياض الأطفال والمدارس والجامعات والمستشفيات والمطارات والشوارع والساحات العامة والمباني أو المساحات التي يستخدمها الجمهور، والفنادق ومراكز المؤتمرات والمكاتب الطبية وغيرها، وأيضا المسارح والملاعب الرياضية والمواقع التاريخية والمعالم السياحية وغيرها، أي منح الأشخاص ذوي الإعاقة القدرة للوصول الى كل ما يصبون اليه بيسر ودون تكلف او معاناة.

منح ذوي الاحتياجات الخاصة القدرة على الوصول الى كل ما يستهدفون الوصول اليه في طموحاتهم وتطلعاتهم وحركتهم ومقاصدهم

رابعاً: توافر الموارد والتدابير التيسيرية..

يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة فضلا عن الذوات العاملين معهم في مختلف قطاعات الحياة الى موارد ملائمة لاستعداداتهم وقدراتهم، واختلافهم الموجود فعلا، واذا لم تتحقق ولم تتوافر تلك الموارد فلا يمكن أن ينجح هؤلاء الأشخاص في تحقيق أهدافهم وتلبية احتياجاتهم.

لذا يتعين على الدول والمؤسسات المعنية الالتزام بتوفير الدعم اللازم لتسهيل القيام بالأنشطة اللازمة والفاعلة في تحسين فاعلية الأشخاص ذوي الإعاقة وفي تمكينهم، بما في ذلك توفير الترتيبات التيسيرية المناسبة والأدوات المناسبة لاحتياجاتهم وتدابير الدعم

الفردية، وعلى سبيل المثال فإننا نحتاج في ميدان التربية والتعليم الى توفير وتوظيف معلمين مؤهلين ومدربين لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس وفي مختلف الاختصاصات دون الحاجة الى إيجاد مدرسة او صف معزولين، كما أنَّ المعلم يحتاج الى توافر تلك الإمكانات المادية للعمل في بيئة تعليمة خلاقة وفقا للحاجة الفعلية للتلاميذ عموما بما فيهم التلاميذ ذوي الإعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة.

كما ينبغي على الدولة تيسير حركة المواطنين ذوي الإعاقة في الشارع وفي المدرسة وفي ميدان الرياضة وسائر مجالات الحياة وتوفير الموارد اللازمة لذلك، بعد استشارتهم واستشارة العاملين معهم وذوي الخبرة والتخصص في هذا المجال.

ينبغي على الدولة تيسير حركة المواطنين ذوي الإعاقة في الشارع وفي المدرسة وفي ميدان الرياضة وسائر مجالات الحياة

خامسا: التخطيط الاستراتيجي..

الرؤية المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي مهمة جدا لكل قطاعات الحياة للدول وللمجتمع وللمؤسسات وحتى الأفراد، وتزداد أهميته عند التعامل مع الظروف والمتغيرات والنشاطات ذات التحديات الكبيرة كما هو الحال عند رسم سياسة عامة لمستقبل الأجيال من الأشخاص ذوي الإعاقة.

والتخطيط الاستراتيجي مفهوم عام يشير الى عملية منظمة ومقننة ومخطط لخطواتها واجراءاتها بأسلوب علمي وفقا لتوقيتات ومديات زمنية ثابتة نسبيا بعد تحديد اتجاهها وابعاداها وحدودها، واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لمتابعة تنفيذ فقراته ثم تقويم ذلك موضوعيا.

ويمكن أن يتسع المفهوم أيضا إلى آليات التحكم والسيطرة لتوجيه تنفيذ تلك الاستراتيجية، وأصبح التخطيط الاستراتيجي بارزاً في المشاريع الكبرى للدول وفي البرامج السياسية للحكومات والمؤسسات والشركات في القطاعات العامة او الخاصة، بل حتى الأفراد عند النظر الى أهدافهم ومحاولة رسم خطة تنفيذية لتحقيقها.

والقصد من هذا التخطيط الإجابة على أسئلة رئيسية منها: ما أهدافنا ؟ وماذا ينبغي أن نفعل؟ وكيف ننفذ ؟ والى اين نحن ذاهبون بأفعالنا تلك ؟ وما الوقت اللازم للتنفيذ ؟ ومن يشاركنا في نشاطاتنا؟ وما الموارد المادية والمالية اللازمة ؟ ...وغيرها من الأسئلة المهمة الأساسية والثانوية، آخذين بالحسبان الرؤية المستقبلية لنشاطنا ومهمتنا وعلاقات التكامل والارتباط بين جميع جوانب وعناصر هذه المهمة.

ولو صار أمام أنظارنا مهمة التخطيط الاستراتيجي في بلدنا تجاه قضايا الإعاقة والاحتياج الخاص فإننا امام مسؤولية تاريخية وإنسانية ووطنية كبيرة جدا، فينبغي أن تتكاتف كل القوى وأن تتظافر كل الجهود لطرح مشروع وطني متكامل للجيل الحالي وللأجيال المقبلة من الأشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، ونقترح أن تكون الرؤية المستقبلية بعيدة الأمد، وأن لا تكون الخطة ترقيعية الغرض «كالعمل لأجل العمل» وتحقيق نسب الإنجاز الروتينية والتقليدية الوظيفية فقط.

فينبغي أن تتكاتف كل القوى وأن تتظافر كل الجهود لطرح مشروع وطني متكامل للجيل الحالي وللأجيال المقبلة من الأشخاص ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة

لذا نقترح طرح مشروع وطني متكامل تشارك فيه الدولة بكل قطاعاتها ومنظماتها وادواتها بدءا بالقاعدة الجماهيرية والشعبية ممثلة بمنظماتها وفعالياتها المجتمعية مرورا بالحكومة ومجلسي النواب والقضاء ورئاسة الجمهورية مرورا بالمؤسسات الرسمية والحكومية كافة، ومشاركة المرجعيات والأوقــاف الدينية ومؤسساتهما، والجمعيات والمراكز العلمية ومساندة المنظمات الدولية المعنية.

ما المحاور العشرة الرئيسة؟

نقترح أن يتضمن المشروع و يركز على قضايا وموضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة عبر المراحل والمتطلبات، والمحاور العشرة الآتية:

المحور الأول: الكشف المبكر.. يعد الكشف المبكر الخطوة الأولى والأساس في التعرف على وجود الإعاقة ولا يشترط بأن تكون طبية او حتى شاملة، ويمكن أن تكون خطوة عفوية وغير مقصودة تؤدى من أولياء الأمور او المعلمين، ولكن الشيء الأهم فيها هو التدريب اللازم لكل مسؤول او ذي علاقة كرب الأسرة أو أولياء الأمور عموماً والمعلمين والعاملين في المراكز الصحية ذات العلاقة بالشؤون المدرسية والرعاية الأولية.

يعد الكشف المبكر الخطوة الأولى والأساس في التعرف على وجود الإعاقة ولا يشترط بأن تكون طبية او حتى شاملة، ويمكن أن تكون خطوة عفوية وغير مقصودة تؤدى من أولياء الأمور او المعلمين

المحور الثاني: التشخيص.. يشير الى إطلاق فئة تصنيفية على الفرد، بمعنى وصف العجز والاعاقة وتحديد الفئة التي ينتمي إليها الشخص مع وصف الإجـراءات الأخرى، والمهمة هنا تستدعي توافر التشخيص متعدد الأوجه والعناصر والجهات، أي الاستناد الى أدوات تشخيص شمولية والى فريق متنوع التخصصات والمهمات.

المحور الثالث: التقبل.. يشير التقبل الى كون الشخص والمجتمع راضيا تماما عن الإعاقة ووضع الشخص الحالي كما هو، وأن يتم قبول سماته وخصائصه كافة على حد سواء دون الرغبة في تغييرها لأي سبب كان، كما انه يتمثل بالاعتراف والتعايش الايجابيين من الشخص ذي الإعاقة، وكذلك القبول الأسري والمجتمعي والمؤسسي بوجود الإعاقة ومسايرتها وتخفيف آثارها السلبية والإفادة من نقاط القوة المتوافرة حتما..

المحور الرابع: الرعاية.. تشير الى الدعم الشامل ومنه النفسي والاجتماعي والصحي والمادي، وتمثل نسقاً من الخدمات متعددة الابعاد مصمم لتقديم المساعدة للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحياة المُرضية، أيضا مساعدتهم على تكوين علاقات سليمة، وعلى تقوية أو تنمية قدراتهم بما يحقق نوعا من التناغم بين الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات.

المحور الخامس: التأهيل.. استعادة الأشخاص ذوي الإعاقة لأقصى ما تسمح به قدراتهم في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية، ويمثل استحداث التكيف والتوافق والنظرة للذات والحياة، اما بمعناه الشمولي فيشير الى تنمية وتطوير قدرات الشخص ذي الاعاقة لكي يكون مستقلاً ومنتجاً ومتكيفاً، كما يتضمن مساعدة الشخص على تخطي الآثار السلبية التي تخلفها الإعاقة والعجز، ويتمثل بالجهود التي تبذل في مدة محدودة نحو هدف محدد لتمكين الشخص واسرته من التغلب على الآثار الناجمة عن العجز واكتساب أو استعادة دوره في الحياة معتمداً على نفسه والوصول به الى أفضل مستوى وظيفي عقلي أو جسماني أو اجتماعي .

التأهيل.. استعادة الأشخاص ذوي الإعاقة لأقصى ما تسمح به قدراتهم في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية

المحور السادس: التدريب.. عملية تهدف بشكل أساس الى اكساب واكتساب الخبرات والمعارف التي يحتاجها الشخص والحصول على المعلومات والبيانات التي تنقصه، والمهارات اللازمة والأنماط السلوكية للحياة والتعايش والعمل، فضلا عن العادات اللازمة والضرورية لزيادة معدل التوافق والكفاءة، وهو مفهوم مركب يتكون من عناصر عدة ، فيعني تغييرا الى الافضل أو تطويرا في معلومات الفرد وافكاره ومهاراته وسائر سلوكاته وذلك بهدف إعداد الفرد إعدادا جيدا لمواجهة متطلبات الوظائف الحالية، وتنمية جميع مهاراته كاللغوية والحركية والفنية والذهنية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية وتحقيق النجاح، وتكون الحاجة اليه ماسة وضرورية مع الأشخاص ذوي العاقة غير القادرين على التعلم والتعليم.

المحور السابع: التعليم.. يُشير اجمالا الى عملية منظمة تهدف الى اكساب واكتساب الأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة، ويتضمن بالدرجة الاساس نقل المعلومات بشكل منسق للمتعلم، كما يتمثل بالمعلومات، والمعارف، والخبرات، والمهارات التي يتم اكتسابها

من المُتعلم بطرائق معينة، وهو تصميم يساعد الفرد المُتعلم على إحداث التغيير الذي يرغب فيه نتيجة تعلمه، والحاجة ماسة لجميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على التعلم والتعليم سواء ما كان منه ضمن المؤسسات التربوية والتعليمية النظامية والرسمية او الأخرى وغير ذلك.

المحور الثامن: التمكين.. يتمثل بقدرة الأفراد والجماعات على السيطرة على ظروفهم وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة، والعملية التي من خلالها -فرديا وجماعيا- يكونوا قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين على تحقيق أقصى قدر من قيمة حياتهم، كما انه يمثل زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات الى الإجراءات والنتائج المطلوبة التي تسهم في تكوين الأصول الفردية والجماعية، وتحسين كفاءة ونزاهة السياق التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم استخدام هذه الأصول، ويشير الى تدابير ترمي إلى زيادة درجة الاستقلال الذاتي وتقرير المصير لدى الناس والمجتمعات المحلية لتمكينهم من تمثيل مصالحهم بطريقة مسؤولة ومحددة ذاتيا، وذلك بناء على سلطتهم الخاصة، ويشير إلى عملية التمكين الذاتي والدعم المهني من الناس لا سيما منهم الأشخاص ذوي الاعاقة، والتي تمكنهم من التغلب على شعورهم بالعجز، وعدم وجود نفوذ، وادراك وإدارة الموارد الخاصة.

التمكين.. يتمثل بقدرة الأفراد والجماعات على السيطرة على ظروفهم وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة

المحور التاسع: التسكين.. يشير بمعناه العام الى عملية يتم فيها وضع الموظف بالوظيفة المناسبة لمؤهلاته ومهاراته وقدراته وسماته الشخصية وخبرته؛ بمعنى وضع الشخص بالعمل والوظيفة التي تتلاءم وتتفق مع خصائصه المميزة له ومؤهلاته ومستوى خبرته، لذا فان الفروق الفردية بين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وكذلك بينهم وبين الأشخاص الآخرين تحتم تقنين معايير الاختيار والعمل والتوظيف وهي حتمية لغرض الإنجاز والعمل ورفع منسوب الأداء.

المحور العاشر: المشاركة.. تشير الى الاستخدام المشترك والفاعل للحياة والتقاسم العادل للموارد والأدوار تبعا للخصائص والمؤهلات دون تمييز او اقصاء لأي سبب كان، كما انَّها تمثل فعل الانخراط بفاعلية في أي نوع من النشاطات السياسية او الإدارية وفي صنع القرار فضلا عن جميع أنواع الأنشطة الاجتماعية سواء كانت داخل مجتمع المواطن أم خارجه، وسواء كانت تؤدى بشكل فردي أم جماعي.

توصيات..

من الأفكار العامة والخطوط العريضة التي طرحت في المشروع الحالي، ومن خبرة الباحث في هذا المجال فإننا نطرح عدداً من التوصيات ذات الصبغة الإجرائية والعملية، وعلى النحو الآتي:

1- نوصي السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب العراقي سيما رئاستها الموقرة بضرورة المبادرة الى استحداث لجنة نيابية متخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في العراق لما تمثله هذه الشريحة من أهمية بالغة على كل المستويات والأصعدة، والعمل على مراجعة التشريعات العامة ذات العلاقة بهم وبقضاياهم وحقوقهم، والمبادرة الى تحديث وتشريع ما يرونه مناسبا لهم، ثم الشروع بالدور الرقابي والاشرافي على الأداء الحكومي والمؤسسي الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

2- نوصي رئاسة مجلس الوزراء الموقرة بتكليف وتسمية مستشار متخصص بالأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لأهمية هذا المضمار وسعته، وللزيادة المطردة في أعدادهم وتنوع فئاتهم وطبقاتهم، ولما يمثله هذا الميدان من أولوية وأهمية في سُلّم الرُقي والتطور للعمل الحكومي والمؤسسي.

نوصي رئاسة مجلس الوزراء الموقرة بتكليف وتسمية مستشار متخصص بالأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لأهمية هذا المضمار وسعته

3- نوصي السيدات والسادة مستشاري الحكومة والسيد رئيس الـوزراء المحترمين بالاستناد على المشروع الحالي في بلورة مشروع متكامل بما ينسجم والمنهاج

الحكومي وسقف الصلاحيات وطبيعة الموارد المتوافرة، وطرحه كمشروع وطني اجتماعي استراتيجي.

4- نوصي الحكومة الحالية والسيد رئيس الوزراء المحترم بضرورة المبادرة الى تشكيل فريق عمل وطني او لجنة وطنية عليا تضم مجموعة من المستشارين والأكاديميين من ذوي الخبرة والتخصص، فضلا عن ممثلي الوزارات والهيئات ذات العلاقة والساندة، كذلك بعض من ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة للشروع بوضع خطة عمل شمولية واستراتيجية للنهوض بها المضمار المهم.

5- نوصي بتشكيل فرق عمل ولجان فرعية لتغطية المحاور والأبعاد الرئيسية لهذا المشروع، والشروع بوضع خطة عمل استراتيجية محكمة.

نوصي بتشكيل فرق عمل ولجان فرعية لتغطية المحاور والأبعاد الرئيسية لهذا المشروع، والشروع بوضع خطة عمل استراتيجية محكمة

6- نوصي بـأن تكون أولـى الخطوات العملية هي اجراء الدراسات الميدانية الكاشفة عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في العراق وبصورة موضوعية مُطْلقة، تبعا لمحاور المشروع وأبعاده.

7- نوصي بضرورة الإفادة من التجارب العالمية بهذا الخصوص وابرام عقود التعاون والشراكة مع الذوات الخبراء والمستشارين الدوليين، فضلا عن المنظمات الدولية ذات العلاقة والخبرة في ميدان الإعاقة والاحتياج الخاص.

- تتوافر لدى الباحث جملة من الاقتراحات والتوصيات والخطط العملية التفصيلية لا يسع مجال البحث الحالي لسردها، تقدم عند الحاجة الفعلية لها.